# المحاضرة السابعة

# الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها داخليا وخارجيا

## قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958:

بعد أربع سنوات من الحرب التي عرفتها مسيرة الثورة الجزائرية قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل حكومة جزائرية، وفي 19 سبتمبر 1958 تم الإعلان في آن واحد في كل من تونس والقاهرة، وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، توكل إليها مهمة إجراء المفاوضات، وكانت هذه الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، وتعتبر هذه الحكومة حصيلة جهود وأوضاع محلية ودولية، وقد جاء تأسيسها تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورةفي اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28 آب/أغسطس 1958، والذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة استكمالا لمؤسسات الثورة، وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

### ظروف نشأتها:

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة الحديثة، حيث يشكل استكمالا لبنائها المؤسساتي وإعادة بعث الدولة الجزائرية الحديثة، وبهذا أكد إعلان الحكومة على تقدم الثورة نحو الاستقلال، وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي دبلوماسي يمكن الثورة من الوصول إلى أهدافها، وقد دفعت جملة من الأسباب إلى تأسيس الحكومة المؤقتة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

### أسباب تأسيسها:

الحاجة إلى طرف جزائري مفاوض له صفة تمثيل الثورة ويكون ندا للطرف الفرنسي، وذلك إثر ظهور معالم المنحى التفاوضي في السياسة الفرنسيةبعد وصول ديغول إلى الحكم في فرنسا 1958، حيث جرت محادثات بين كريم بلقاسم وأحد الفرنسيين (جان عمروش)، وعندها فهم كريم من محدثه أن الرئيس الفرنسي يبدي استعدادا واضحا للتفاوض مع الجبهة شريطة أن يجد ندا له في قيادة الثورة، ثم وقع لقاء آخر بين كريم بلقاسم وفرحات عباس مع جان عميروش، فكان ذلك دافعا قويا إلى تأسيس الحكومة لمواجهة الاستحقاقات مرحلة التفاوض.

مؤتمر طنجة الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني من 27 إلى 30 أفريل 1958 والذي أوصى بتأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية.

الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان حيث فقدت اللجنة الكثير من مصداقياتها.

التغيير الذي طرأ على موقف حكومتي تونس والمغرب وباستغلالهما القضية الجزائرية وتلاعبهما بمصيرها لتحقيق مكاسب شخصية، فقد قامت حكومة مراكش بالاستيلاء على الأسلحة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها وتهريبها عبر مراكش.

عودة ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، إذ أن هذا لأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا.

## أهداف الحكومة المؤقتة:

### داخليا:

محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي افتقدتها لجنة التنسيق والتنفيذ، على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا.

أما من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة من أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود التونسية والمغربية أصبح من الصعب إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني، لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول التي تصب في اتجاهين وبشكل متوازن على المستويين السياسي والعسكري، وعلى الصعيد الداخلي والخارجي.

إعادة زرع روح التفاؤل لدى فئات الشعب الجزائري الجامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.

إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830 وهو ما يجسد وفائها بالماضي.

### خارجيا:

مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول واستعادة المبادرة منه لتدارك الصعوبات التي تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية

السعي إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسيط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.

إعادة بعث الدولة الجزائرية كشخص لم ينتهي نهائيا بسيطرة الاستعمار على الجزائر وتحطيمه لمقاومة الأمر عبد القادر والانتفاضات الشعبية، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها عاجلا أو آجلا.

تكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها.

محاولة الجبهة الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري.

## تأسيس الحكومة المؤقتة:

شهد مقر لجنة التنسيق والتنفيذ الكائن بـ "غاردن سيتي" في القاهرة يوم 17 مارس 1958 حركة غير عادية عندما اجتمع قادة الثورة لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات توجهت كل الأنظار نحو عبد الحميد مهري أصغر عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، والورقة التي يحملها بين يديه والتي تضم أعضاء أول حكومة جزائرية.

جلس الجميع وظل مهري واقفا، فأعلن رسميا عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية متكونة من: فرحات عباس رئيسا أحمد بن بلة نائبا للرئيس، بلقاسم كريم وزيرا للقوات المسلحة، وزير الداخلية بن طوبال، وزير الاتصال عبد الحفيظ بوصوف، وزير العلاقات الخارجية الدكتور الأمين دباغين، وزير التسلح محمد الشريف، وزير الشؤون الشمالية الإفريقية، عبد الحميد مهريوزير الشؤون الاجتماعية، بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الثقافية، أحمد توفيق المدني.

وزير المالية، أحمد فرنسيس وزير الإعلام، أمحمد يزيد وعين مساجين فرنسا رابح بيطاط.

آيت أحمد محمد بوضيافومحمد خيضر في مناصب وزراء دولة، وأضيف إلى هذه القائمة ثلاث كتاب دولة مقيمون في الداخل هم لمين خان، عمر أوصديق ومصطفى اسطمبولي.

وعليه فقد كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة بهذه الشخصيات التي تضمنتها أثر طيب لدى كافة الأوساط الشعبية في الجزائر فقد استقبل الشعب الجزائري هذا الخبر بفرح بالغ

كما أدى إعلان الحكومة واستجابة الشعب لها إلى زيادة الوعي في صفوف الرأي العام الجزائري، وأما عن موقف الدول الصديقة للثورة من إعلان الحكومة المؤقتة فقد جاءت مؤيدة ومعترفة بها، فقد اعترفت بها كل من الجمهورية العربية المتحدة، العراق، ليبيا، باكستان، اليمن.

أما عن ردة فعل الحكومة الفرنسية التي تزعمها ديغول فقد تمثل في طرح مبادرتين هما مشروع قسنطينة، وسلم الشجعان، أما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.